

# تقييم دور البنوك الإسلامية اليمنية في تحقيق الاستقرار المالي

## دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية اليمنية

صالح علي ناصر البدارى

قسم المحاسبة-كلية العلوم الإدارية والحواسيب رداع-جامعة البيضاء

قسم العلوم الاقتصادية-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة عدن.

Department of Accounting - College of Administrative Sciences and Computers in Rada - Albaydha University

DOI: <https://doi.org/10.56807/buj.v5i4.502>

### الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تقوم به البنوك الإسلامية اليمنية في تحقيق الاستقرار المالي، وذلك من خلال دراسة هذا الموضوع ودراسة التطورات الحاصلة في أنشطة البنوك الإسلامية اليمنية قبل وقوع الأزمة المالية العالمية، وذلك من خلال الآثار التي افرزتها الأزمة المالية وما لها من تأثير على النظام المالي والاقتصادي العالمي ككل، فضلاً عن التعرف على الأسس والصوابط التي يسند إليها النظام المالي والاقتصادي الإسلامي وبيان دور المصارف الإسلامية اليمنية في التعامل مع الأزمات وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي مستقبلاً.

ولتحقيق هذا الهدف تم جمع البيانات الخاصة بالدراسة من خلال الوقوف على المؤشرات المستخرجة من التقارير السنوية للمصارف الإسلامية اليمنية عينة الدراسة لتغطيه جوانب الموضوع بما يتلاءم مع طبيعة المشكلة المبحوثة.

خلصت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية اليمنية امتازت بنمو مستمر لانشطتها خلال سنوات الدراسة والتي تعكس استقرارها انشطتها، أدى ذلك الاستقرار في انشطة المصارف الإسلامية اليمنية عينة الدراسة خلال سنوات الأزمة المالية إلى توجه الانظار من قبل المؤسسات المالية التجارية والأفراد العاملين فيها إلى اعتماد أدوات وأليات عمل المصارف الإسلامية في مجالات التمويل والاستثمار في البيئة المصرفية العالمية .

**الكلمات المفتاحية:** البنوك الإسلامية-الاستقرار المالي.

## *Evaluating the role of Yemeni Islamic Banks in Achieving financial stability: An applied study on Yemeni Islamic Banks*

### **Abstract**

*This study has aimed to identify the role that the Yemeni Islamic banks have played to achieve financial stability, by studying this topic and studying the developments in the activities of Yemeni Islamic banks before the global financial crisis occurred, through the effects that the financial crisis has produced and its impact. On the global financial and economic system as a whole, as well as identifying the foundations and controls on which the Islamic financial and economic system is based, and explaining the role of Yemeni Islamic banks in dealing with crises and thus enhancing financial stability in the future.*

*The study has concluded that the Yemeni Islamic banks were characterized by continuous growth in their activities during the years of this study, which reflects the stability of their activities. This stability in the activities of the Yemeni Islamic banks, the sample of this study, during the years of the financial crisis led to the attention of commercial financial institutions and the individuals working in them to adopting the tools and mechanisms of the banks' work.*

**Keywords:** *Islamic banks- financial stability*

**المبحث الأول: الاطار العام للدراسة  
المقدمة**

لقد تركت الأزمة المالية أثار هامة في اقتصاديات العالم وأيضاً في طبيعة النظام المالي العالمي وقد كان من اهم هذه النتائج هو بروز دور المصارف الإسلامية كمؤسسات أقل تأثيراً بالأزمة المالية وأيضاً كمؤسسات داعمة للإستقرار المالي وكانت هذه النتائج بسبب طبيعة عمل هذه المؤسسات المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في الأساليب والأدوات التي تعتمدها في عملها وعلى العكس تماماً بالنسبة للمصارف التقليدية (الربوية) التي كانت سبباً في حدوث هذه الأزمة والتي ادت إلى افلاس الكثير من هذه المصارف الأمر الذي حدث زيادة في الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية كبديل ناجح عن النموذج التقليدي (الربوي) في العمل المصرفي .

لذلك حاولت الدراسة التطرق إلى موضوع الاستقرار المالي واليات تحقيقه في ضوء المعطيات العملية والمنهجية والأسس والمبادئ التي يستند إليها النظام المالي والاقتصادي بشكل عام ، والمصارف الإسلامية وطبيعة عملها بشكل خاص . ومن هذا المنطلق فإن هذا البحث يهدف إلى التعرف حول الدور الذي تقوم به البنوك الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي وذلك من خلال دراسة هذا الموضوع ودراسة التطورات الحالية للبنوك الإسلامية اليمنية قبل وقوع الأزمة العالمية .

**مشكلة الدراسة**

ان التحديات الراهنة التي تفرضها الأزمة المالية افرزت ولا زالت تفرز أثاراً في اغلبها هي سلبية لاسيما على الدول المتقدمة، وما شهدناه من افلاس المؤسسات، وتسریع الاف العمل، واحالتهم على البطالة لهو خير دليل على هذه الآثار السلبية، الامر الذي يقودنا الى ضرورة تشخيص هذه الأزمة والبحث في سبل الاستقرار المالي، لذلك تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: -

- هل هناك مؤشرات للاستقرار المالي في الانشطة الرئيسية للمصارف الإسلامية اليمنية خلال سنوات الأزمة؟

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة من خلال ابراز الدور الايجابي للنظام المالي والاقتصادي الإسلامي ككل وللمصارف الإسلامية اليمنية كمؤسسات معززة للاستقرار المالي خلال الأزمات المالية وفي الوقت نفسه بما تمتلكه من الأدوات والأساليب المالية التي تستخدما في التعاملات المالية وبما يتحقق مع ضوابط واحكام الشريعة الإسلامية.

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى توضيح مفهوم الاستقرار المالي وأهميته وذلك من خلال الآثار التي افرزتها الأزمة المالية وما لها من تأثير على النظام المالي والاقتصادي العالمي ككل، فضلاً عن التعرف على الأسس والضوابط التي يستند إليها النظام المالي والاقتصادي الإسلامي وبيان دور الصناعة المصرفية الإسلامية اليمنية في التعامل مع الأزمات وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي.  
**فرضية الدراسة:**

في ضوء التساؤل الذي تم طرحه في مشكلة البحث يمكن القول ان فرضية الدراسة هي:  
- هناك مؤشرات للاستقرار المالي في اليه عمل المصارف الإسلامية اليمنية وذلك من خلال التطورات التي شهدتها الانشطة الرئيسية لها خلال سنوات الأزمة المالية العالمية.  
**منهج الدراسة :**

اعتمدت الدراسة في عرض جوانب الموضوع على المصادر النظرية (العربية والاجنبية) المدعومة بالمؤشرات الناتجة عن الأزمة المالية فضلاً عن استخدام المنهج التحليلي الوصفي للمؤشرات المستخرجة من التقارير السنوية للمصارف الإسلامية اليمنية عينة الدراسة لتغطية جوانب الموضوع بما يتلاءم مع طبيعة المشكلة المبحوثة.

**المبحث الثاني: نشأة البنوك الإسلامية وتطورها**

تعتبر البنوك الإسلامية ظاهره حديثه في بعض البلدان الإسلامية ثم انتشرت خارجها وأصبح لها مظهر عالي ووجدت البنوك الإسلامية اهتماماً كبيراً من الاقتصاديين وغير الاقتصاديين المسلمين وغير المسلمين وقد تزايد نشاط البنوك الإسلامية في عدد من البلدان الإسلامية وفي بعض العواصم الغربية وصاحب هذا التضاعف في الهجوم على هذه البنوك من قبل البنوك التقليدية وبعض الاقتصاديين سواء داخل البلد أو خارجها، (صوان 2001/ص18). ومن هنا فانه من الضروري دراسة حقيقة البنوك الإسلامية من نواحيها المختلفة اعتماداً على منطلق سليم وأدله واقعيه للتعرف على الأداء المتحقق من قبل هذه البنوك.

(1-1): **نشأة البنوك الإسلامية :** (الربيدي، 2008،ص322) كانت أول محاولة لإنشاء مؤسسة مالية في العالم العربي لا تتعامل بالفائدة أخذها وعطاءً في مصر 1963م من خلال بنوك الادخار المحلية التي كانت تقوم بتجميع المدخرات من المواطنين والمساهمة بتمويل المشروعات بدون فوائد وأجهضت هذه التجربة في عام 1968م بإدماج بنوك الادخار مع البنوك التجارية ثم تكررت المحاولة بإنشاء (بنك ناصر الاجتماعي) عام 1971م حيث وردة في المادة (3) من

الشارع الإسلامي يشترط أن يكون رأس المال حاضراً عند تأسيس المشروع ولا يجوز أن يكون ديناً وأن نجاح المصرف الإسلامي يعتمد كغيره من المصارف على تعزيز عناصر الربحية فيه ، وبالتالي فهو بحاجة إلى تحديد حجم رأس المال بما يتلاءم مع القدرة على تحقيق عائد مناسب لحملة الأسهم وأصحاب المشروع وهذا مفتاح الحصول على ثقة هؤلاء المساهمين في المقام الأول ومن ثم تحسين صوره المصرف في عيون المودعين واجتذاب أكبر حجم من أموالهم .

**بـ الاحتياطيات :** وهي مبالغ مقطعة من الربح الصافي لتحقق للمصرف لتدعم مركزه المالي ، ومنها ما هو إجباري ومنها ما هو اختياري .

**جـ الأرباح المحتجزة :** وهي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية توزيع الأرباح الصافية للبنك على المساهمين ويمثل الربح الصافي الفرق بين مجموع الإيرادات المتحققة في أي سنه ماليه من جانب ومجموع المصروفات والاستهلاكات في تلك السنة من جانب آخر قبل تنزيل المخصص لضربيتي الدخل والخدمات الاجتماعية (صوان، ص120)

**(2-1-3) الودائع:** (سراج، 1989، ص87، 91) تنقسم الودائع المصرافية وفقاً لهيكلها وحق المودع في استردادها إلى الأنواع التالية:-

**النوع الأول: الودائع الجارية:** وهي التي يودعها أصحابها في البنوك بقصد حفظها والسحب منها وفق احتياجات المودع الاستهلاكية أو التجارية ويلتزم البنك بردها كلها أو جزئياً عند طلب صاحبها ولا يستفيد البنك من هذا النوع في استثماراته طويلة أو متوسطة الأجل، ولذا لا يدفع عنها إليه أرباح لأصحابها وإنما يستفيد منها في توفير السيولة النقدية والوفاء باحتياجات العملاء، وتقبل المصارف الإسلامية هذا النوع من الودائع باعتبارها قروضاً يتعين دفع ثمنها كلها أو بعضها عند طلب صاحبها .

**النوع الثاني: الودائع الثابتة:** وهي الأموال التي يودعها أصحابها في البنك مع الانفاق على تأجيل سحبها لفترة معينة وتنقسم هذه الودائع إلى قسمين:

**(1): الودائع الآجلة:** وهي التي يتلقى عند إيداعها على مده معينه لاستمرارها ولا يجوز في العادة سحب الوديعة إلا في نهاية المدة المتყق عليها، ومع ذلك فقد يستجيب البنك لطلب السحب للوديعة قبل حلول الوقت المتتفق عليه، مع حرمان العميل من الأرباح أو يمنحه قرضاً بضمان وديعة.

**(2): الودائع بأخطار سابق:** وهي ودائع مؤجلة السحب مع الانفاق على وجوب تتبیه العميل على البنك برغبته في استرداد

قانون إنشاء هذى البنوك لا يجوز للبنك أن يتعامل مع الغير بنظام الفائدة أخذها وعطاء .

**(2-1): البنوك الإسلامية في اليمن:** (شایع، منصور، 2006م ص22)

لقد برزت فكرة إنشاء البنوك الإسلامية في اليمن في بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي حيث شهد العام 1975م أول محاولة لإنشاء قانون البنك الإسلامي من قبل مجلس الشعب إلا أن المحاولة وأهميتها أعاقة خروج القانون إلى حيز الوجود ومع ذلك ظلت فكرة إنشاء بنوك إسلامية في اليمن أمر هاماً وحيوي نظراً إلى أهمية البنوك الإسلامية ودورها الاقتصادي في ظل مجتمع مسلم لكثير من الأفراد الذين رفضوا التعامل مع البنوك التقليدية بسبب ما يشوبها من شبهة الربا المحرم في الدين الإسلامي .

وبعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة في عام 1990م عادة فكرة إنشاء البنوك الإسلامية إلى الظهور من جديد وبذلت خطوات في صياغة وإعادة قانون البنك الإسلامي والذي أبصر النور في عام 1996م نشأة على أثره ثلاثة بنوك إسلامية وهي (البنك الإسلامي اليمني بنك التضامن الإسلامي \_ بنك سبا الإسلامي) وفي عام 2002م نشأ بنك إسلامي جديد هو (بنك البحرين الشامل).

والجدول التالي يبين المصارف الإسلامية اليمنية وتاريخ تأسيسها ورؤوس أموالها بالإضافة إلى جهة التمويل وعدد فروعها الحالية.

**(3) مصادر الأموال في البنك الإسلامي:**

**(1-3-1) حقوق الملكية:** تمثل حقوق الملكية مصدرأً هاماً من مصادر الأموال للمصارف الإسلامية نظراً لكونها مصدر مستقل غير خاضع لخاصية عدم التأكيد من مخاطر السحب المفاجئ مثل المصدر الأخرى واستخدام هذا المصدر في شكل استثمارات طويلة الأجل كالأصول الثابتة للمصرف من مبانٍ وتجهيزات وألات حديثة مثل (الحسابات الالكترونية) و(وسائل الاتصالات المتطورة) ولذلك تعتبر حقوق الملكية مصدرأً رئيسياً للمصارف الإسلامية لمواجهة المخاطر المحتملة وغير المتوقعة التي قد يوجها نتيجة ممارسه للنشاط المصرفي وتحويله للمشروعات الإنتاجية متوسطة و طويلة الأجل وت تكون حقوق الملكية من (صوان، ص121)

**أـ رأس المال المدفوع:** وهو عبارة عن (مجمل قيمة الأموال التي يحصل عليها المصرف باعتباره مشروعاً من أصحاب المشروع عن بداية تكوينها أضافه إلى جميع الزيادات والتخفيفات بشكلها النقدي والعيني التي تطرأ على هذه الأموال في الفترات التالية) (ومن المهام في هذا المصدر لإشارة أن

ويضيفها للأمر بالشراء ويتم بعد ذلك الاتفاق على مكان وميعاد التسليم وشروط السداد بعد ذلك.

**4-4-1): الإجارة :** نشأت الحاجة إلى الإيجار أو التأجير نتيجة تطور الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التقليدية إلى عمالها والإجارة هي عبارة عن (عقد إيجار بين طرفين) : **الطرف الأول:** المؤجر أو البنك الذي يحتفظ بحق ملكيه الأصل الرأسمالي المؤجر

**الطرف الثاني:** المستأجر الذي سوف يتمتع بمزايا الانتفاع بالأصل أو استخدامه لإنتاج السلع والخدمات بدون أن يكون مالكه ولكن يقتني هذا الأصل خلال فترة محددة مقابل دفعه مبلغ الإيجار المتفق عليه دوريا.

**4-1): بيع السلم :** (الغزالى ،2005،ص201) حيث يتم البيع اجل بعاجل فيدفع نقداً من قبل المشتري والبنك البائع الذي يتلزم بتسليم سلعه معينه مضبوطة بصفات محدودة كما وكيفاً في اجل معلوم فالأجل هو السلفة والعاجل هو الشلن وهو عكس البيع الأجل وعندما يستلم البنك السلعة يمكن أن يبيعها مباشرة بمعرفته (مساومه أو مراقبة) بيعا حالاً أو مؤجلاً كما يمكنه أن يوكل بيع السلعة للبائع (المسلم إليه) أو لغيره مقابل عمولة وفقاً لصيغة (البيع بالعمولة) وأخيراً يجوز للبنك أن يعقد سلماً موازياً على سلعه من النوع نفسه وبالمواصفات ذاتها دون ربط مباشر بالسلم الأول .

**4-1): المتاجرات :** إن تعريف المتاجرة مشتق من التجارة بمعنى تاجر (متاجر). وتعنى قيام التاجر بممارسة النشاط التجارى من خلال شراء سلعه ثم بيعها لغايات تقليب المال وتحريكه في العملية التجارية، والهدف من المتاجرات هو الحصول على ربح حلال من خلال الفرق بين سعر البيع وتكلفة الشراء.

وقد تؤدي المتاجرة إلى الخسارة بسبب المخاطر الناشئة من ظروف عمليات الشراء والتخزين والنقل ولتسويق والترويج.

**4-1): البيع الأجل:** يعني هذا النوع من البيوع قيام البائع بتسليم السلعة أو البضاعة المتفق عليها إلى المشتري في الحال مقابل تأجيل سداد سعر البيع الكلى إلى وقت اجل معلوم سواء كان التأجيل كامل وجزئي.

وقد جرت العادة على تسديد الجزء المؤجل من السعر الكلى للسلعة على دفعات أو أقساط ولذا يسمى البيع إلى اجل ويكون البيع إلى اجل سعرين.

أ- السعر الحاضر وهو السعر النقدي.  
ب- السعر الجل وهو سعر البيع بالتقسيط بعد تحديد الأقساط وأجالها وعادة يزيد السعر الآجل على السعر الحاضر.

ويعتبره قبل سحبه لها بفترة معينة وتختلف مدة الإخطار السابقة على حق العميل في السحب تبعاً للاتفاق القائم بين البنك والعميل النوع الثالث : وداعم التوفير: تعد حسابات التوفير إحدى وسائل تجميع المدخرات الصغيرة التي تستمرة لفترات طويلة إذ جرت العادة على أن يذكرها أصحابها في البنك للاستفادة منها في ظروف الشدة وأوقات الحاجة كمرض أو شراء سلعه معمره، وينتشر هذا النوع من الودائع بصغر مقاديرها وانتشارها بين محدودي الدخل والتزام البنك بوضعها تحت طلب المودع وهي بهذا أشبه بالحسابات الجارية .

**4-1): استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية:** - تشمل استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على صيغ التمويل الآتية :- (المحامى 1996،ص48-55)

**4-1): المضاربة:** وهي مشتقه من الضرب في الأرض إذا سار فيها الشخص قال تعالى (وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله) (المزمول آيه، 20)

ومفهوم المضاربة يعني تقديم المال من جانب رب المال (صاحب المال) وتقديم العميل من جانب المضارب الشريك بعمله وجهده (البنك) ويقوم المضارب العميل بالتجار في هذا المال الذي حصل عليه من البنك رب المال فيما احل إليه من المشروعات التجارية أو الصناعية أو الخدمية وما يرزقه الله من ربح يقتسم بينهما وذلك بالنسبة الشائعة والمعلومات في الربح أما الخسارة فإنها تكون على حساب رب المال(البنك) ما لم يثبت إن المضارب العميل كان قد قصر أو أهمل في استخدام المال أو خالف شرط من شروط عقد المضاربة فيتحمل في هذه الحالة جزء من الخسارة .

**4-1): المشاركة:** تعنى اشتراك اثنان فأكثر بأموال مشتركتين بينهم في أعمال تجاريه متعددة بين الشركاء أو المساواة في العمل أو المستويات في نسب الربح أما الخسارة فقط هي التي تحدد بنسب حصص رأس المال. ويمكن أن تكون المشاركة بين البنك وعملائه في عمله واحده وتنتهي وتسمى المشاركة في صيغة معينه وقد تكون المشاركة ثابتة لا تنتهي إلا بانتهاء المشروع وتسمى المشاركة.

**الربح في اللغة:** يعني النماء في التجارة أو المكسب ويعتبر الربح حافز هاماً لإنشاء أي مشروع اقتصادي يختاره الفرد في المجتمع باعتباره ريد أو العائد على الاستثمار ويقوم البنك في هذه الطريقة من طريق أداره التوظيفات المالية شراء السلعة أو التي يحتاج إليها السوق أو الفرد وبناء على دراسة تامة للأحوال السوقية أو بناء على وعد الشراء يقوم به أحد العملاء ويطلب من البنك شراء هذه السلعة يبدئ رغبته في شرائها من البنك مره أخرى فيشتريها البنك ويضيف لرأس المال نسبة ربح معلومة

المالي يتجاوز المفهوم البسيط لعدم وقوع الازمات فالنظام المالي يكون مستقرًا اذا ما اتسم بامكانيات معينة مثل ( تيسير كفاءة الموارد الاقتصادية وتوزيعها حسب المناطق الجغرافية مع مرور الوقت ) الى جانب العمليات المالية والاقتصادية الاخرى ( كالادخار، والاستثمار، والاقراض والاقراض، وخلق السيولة وتوزيعها، وتحديد اسعار الاصول وترامك الثروة ونمو الناتج ) و ( تقدير المخاطر المالية وتسعيها وتحديدها وادارتها واستمرار القدرة على اداء هذه الوظائف الاساسية حتى مع التعرض للخدمات الخارجية او في حال تراكم الاختلالات ) . (شيناسي، 2005، 2-1)

### **ثانياً: أهمية الاستقرار المالي .**

يمكن إدراك اهمية الاستقرار المالي من خلال النظر في الآثار العالمية التي افرزتها الأزمة المالية على القطاع المالي والاقتصادي ككل واهماها ما يأتي:

1- إن عدم الاستقرار المالي انعكس سلباً على النمو الاقتصادي الامر الذي ادى الى حدوث انكمash في الاقتصاد وبالتالي فان ذلك يرفع من معدلات البطالة حيث وصلت معدلات البطالة في الولايات المتحدة الامريكية الى (6.1%) في سبتمبر 2008 وهو المعدل الاعلى في خمس سنوات حيث قام اصحاب العمل بالاستغناء عن ما يقارب (605.000) وظيفة منذ بداية عام 2008 ، اما في الاقتصاد الأوروبي فقد ارتفعت معدلات البطالة ايضاً على سبيل المثال في الاقتصاد البريطاني وحسب احصاءات (مكتب الاحصاءات القومية) ارتفع مستوى البطالة إلى (32.500) بزيادة حوالي (904.900) كما عانت اسبانيا بدورها من ارتفاع معدلات البطالة ايضاً حيث وصلت إلى (9.9%) فقد ازدادت حالات البطالة في الاقتصاد الاسباني بنحو (425) الف حالة عن عام 2007 كل تلك الظواهر الخاصة بالأزمة انتقلت بدورها الى الدول الأوروبية الأخرى مثل بلجيكا والنمسا والمانيا والدنمارك والسويد وغيرها من الدول الأخرى ( شحاته ، 2009 ، 9-8 ) .

2- إن غياب الاستقرار المالي اثر في النمو الاقتصادي، ففي ظل أزمة الرهن العقاري التي انطلقت شرارتها من أمريكا وامتدت إلى غيرها، اعاد صندوق النقد الدولي النظر في توقعاته بشأن النمو الاقتصادي لكل من عامي (2008) و (2009)، ففي مراجعته التي اصدرها في ابريل عام 2008 ذكر الصندوق انه كلما زادت حدة الازمات المالية وطالت فترة بقائها كلما قلت معدلات النمو الاقتصادي، وبسبب استمرار أزمة الرهن العقاري وتداعياتها يتوقع الصندوق إن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل (3.7%) بدلاً من (4.9%) بحسب تقديرات 2007 ، وفي عام 2009 سينمو الاقتصاد العالمي بمعدل (3.8%) وهذه التقديرات

**(1-4-8):الاستصناع:** هو عقد على مبيع في الدمة يشرط فيه العمل على وجه مخصوص وهو نوع من أنواع بيع الثمن بالعين حيث يدفع المشتري الثمن (الصانع) الذي يلتزم بتصنيع سلعه معينة بمواصفات محددة وتسليمها في أجل محدد متقدم عليه واليه يمكن للبنك الإسلامي أن يشتري سلعه ما استصنعاً وبعد تسليمها يقوم ببيعها مباشرةً بيعاً حالاً أو مؤجلاً أو مقططاً كما يمكنه أن يوكل ببيع السلعة للغير مقابل عمولة ويجوز البنك أن يكون بائعاً (صانعاً) مع من يرغب في شراء سلعه مصنوعه بمواصفات محددة وفقاً لهذا العقد ثم يعقد استصناعاً موازياً بصفته مشترياً (مستصنعاً) مع باع لتصنيع السلعة نفسها والمواصفات ذاتها التي يلتزم بها في الاستصناع الأول على أن يكون التسليم في العقد الثاني في موعد متزامن أو لاحق في الموعد المحدد في العقد الأول.

### **المبحث الثالث: الاستقرار المالي**

#### **(2-1) مفهوم الاستقرار المالي واهميته**

##### **اولاً : مفهوم الاستقرار المالي وعدم الاستقرار المالي .**

اصبح الحفاظ على الاستقرار المالي على مدى العقد الماضي هدفاً متزايد الأهمية في سياق السياسات الاقتصادية ، لذلك يقتضي الامر الاشارة الى ماهية الاستقرار المالي و عدمه وفق وجهات نظر المختصين سواء كانوا ( اشخاص او مؤسسات ) يعرف عدم الاستقرار المالي والذي يكون متعلقاً بالادخار والاستثمار ، بأنه الانحرافات التي تحدث من خطط الادخار بسبب عدم الكفاءة في اداء الادارة المالية لتوظيف النظام المالي او بسبب حالات عدم استقرار النظام في مواجهة الصدمات المحتملة وفي توضيح اخر لحالة عدم الاستقرار المالي هي عبارة عن المخاطر المعنية التي تظهر نتيجة سوء تخصيص الأموال والاختيار غير الحيد للاستثمار والتركيز على توجيه الموارنة من خلال موقع القيمة الصافية للمقترضين ( , 2003 , 8 Herrero and peddel Ri من الاستقرار حينما يكون قادرًا على تسهيل ( بدلاً من اعقافه ) الاداء الاقتصادي وتشتت الاختلالات المالية ( عدم التوازن المال ) التي تظهر داخلياً او نتيجة لأحداث هامة سلبية وغير متوقعة ) ( 2004 , schinasi 8 )

وبهدف توضيح الاطر الخاصة بمفهوم ( الاستقرار المالي ) اصبح محاط انتظار العديد من البنوك المركزية والمؤسسات المالية بما فيها ( صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية ) التي اصدرت تقارير دورية عن الاستقرار المالي وخصصت جانباً مهماً من جوانب نشاطها لدراسة الاستقرار المالي والسعى لتحقيقه، وتكثيف الجهد نحو تحديد مفهوم واضح لهذا المصطلح، والمغزى من الاستقرار

الإسلامية التي كانت اقل المؤسسات تأثراً بهذه الأزمة ، ومما لا يخفى ان الاثر القليل الناتج عن الأزمة المالية والذي ظهر عند هذه المصادر (الإسلامية) ، كان بسبب ارتباطاتها الخارجية بالنظام المالي والمؤسسات المالية التي تنتج أسلوب العمل التجاري القائم على أساس الفائدة الربوية .

**(2-2) ضوابط الاستقرار المالي وآلياته (أطار إسلامي)**

أولاًً: ضوابط النظام المالي والاقتصادي الإسلامي الى مجموعة من الضوابط التي تساعده في الوقف امام الأزمات والتقليل من مخاطرها، لا سيما إذا تم مقارنته بالنظام الاقتصادي الوضعي الذي يستند الى نظام الفائدة الربوية والمشتقات المالية، لذلك يستلزم الامر التعريف بالضوابط التي تحكم عمل النظام المالي والاقتصادي الإسلامي واهما ما يأتي: (عبد، 2009، 16-15)

1- يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على منظومة من القيم والمثل والأخلاق مثل (الامانة والمصداقية والشفافية والبينة والتسهير والتعاون والتكامل والتضامن)، فالإسلام يؤكد على انه (لا اقتصاد بدون اخلاق ومثل)، لذلك وجود مثل هذه القيم الاخلاقية تساعده على تحقيق الامن والامان والاستقرار لكافة المتعاملين ، وفي الوقت نفسه تحرم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية والاقتصادية التي تقوم على (الكذب والمقامرة والتدليس والغورر والجهالة والاحتكار والاستغلال والجشع والظلم واكل اموال الناس بالباطل ) لذلك يعتبر الالتزام بالقيم اليمانية والاخلاقية بمثابة الاطار الذي يضبط فيه المسلم سلوكه سواءً كان منتجاً او مستهلكاً بائعاً او مشترياً وذلك في حالة الرواج والكساد وفي حالة الاستقرار او في حالة الأزمة .

2- يستند النظام المالي والاقتصادي الإسلامي الى قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلي للأموال والموارد ، ويحكم ذلك ضوابط الحلال الطيب والآلوبيات الإسلامية وتحقيق المنافع المشروعة والغنم بالغرم والتفاعل الحقيقي بين اصحاب الاموال والاعمال والخبرة والعمل وضبط العدل والحق وبذل الجهد هذا يقلل من حدة أي ازمة حيث لا يوجد فريق رابح دائماً ابداً وفريق خاسر دائماً ابداً ، بل المشاركة في الربح والخسارة ، وقد وضع الفقهاء والعلماء المتخصصون مجموعة من عقود الاستثمار والتمويل الإسلامي التي تقوم على ضوابط شرعية ، من هذه العقود ( صيغ التمويل بالمضاربة وبالمشاركة وبالمرابحة والاستصناع وبالسلم وبالإجازة والمزارعة والمساقة .

**(3-2): تقييم ربحية البنوك الإسلامية**

**(1-2-3) مؤشرات العائد على السهم (بالريال) الشكل التالي**  
يوضح العائد على السهم في البنوك الإسلامية اليمنية

كانت أكثر تفاؤلاً حيث كانت هناك تقديرات اخرى تشير الى احتمال نمو الاقتصاد العالمي لعام ( 2008 ) و ( 2009 ) بنسبة تترواح (2.5%) و (63%). (بلوافي، 2008، 73)

3- تعرض العديد من البنوك حول العالم وخاصة في آسيا واروبا لخسائر من جراء هذه الأزمة الامر الذي ادى الى انتشار المخاوف بين البنوك من الاقراض، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الاموال في اسوق المال لتنقیل حدة الأزمة (الاسراج، 2009، 10).

4- أظهرت نتائج الأزمة المالية كوارث على جميع الاصعدة (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية) والتي ستدت اثارها لسنوات قائمة من بعد حدوثها وما الأزمة الآسيوية او ازمة المالية اليابانية في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات ، ثم الأزمة المالية التي اصابت تركيا عامي (2001) و (2002) والتي ادت الى تعثر العديد من المصارف التقليدية ومن بينها ثمانية مملوكة للدولة وخسارة اجمالية قدرت بـ (3.5%) من حجم الناتج المحلي الاجمالي ثم ازمة الرهن العقاري التي يعيش الاقتصاد العالمي تبعاتها واثارها والتي قد تصل تكاليفها الى (1) تريليون دولار ( 1000 مليار دولار ) وهذه الأزمات ما هي الا نماذج من امثلة كثيرة متعددة عبر تاريخ طويل لم يتعدى دورة حدوثها الواحدة تلو الاخرى اكثر من عشرة سنوات كما يذكر مؤرخ ومحلل الازمات المالية (كندي لبرجر) وغيره مثل الاقتصادي الامريكي الشهير (هيeman مينسكي) الذي توصل الى نتيجة مفادها اننا نحاول تحقيق الاستقرار لنظام هش بطبعته وغير مستقر ومعرض للازمات المالية (بلوافي ، 2008 ، 76-75 ، 76).

5- أدت الأزمة الى شطب عدد من البنوك الكبرى في العالم حوالي (25) بنك (أكثر من 300) مليار دولار من قيمة اصولها نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ 2007 الأمر الذي ادى إلى تراجع السيولة لدى البنوك لإقراضها للمستهلكين

من خلال ما سبق لاحظنا الاثار السلبية التي احدثها عدم الاستقرار المالي في اقتصادات الكثير من الدول المتقدمة والنامية وعلى جميع الاصعدة والتي تم مشاهدتها بعد الأزمة المالية وبوضوح، الأمر الذي يبرز لنا أهمية الاستقرار المالي والاثار الناتجة عن فقدانه.

كما ثبتت الأزمة المالية ضعف وعدم جدواي السياسات المالية القائمة على اسس غير منضبطة والتي كانت على الدوام سبباً لحدوث مثل هذه الازمات لذلك كانت نقطة البداية للعديد من المؤسسات المالية للتخلص من اثار هذه الأزمة هو لجوءها الى اساليب وادوات التمويل الإسلامي المعتمدة من قبل المصارف

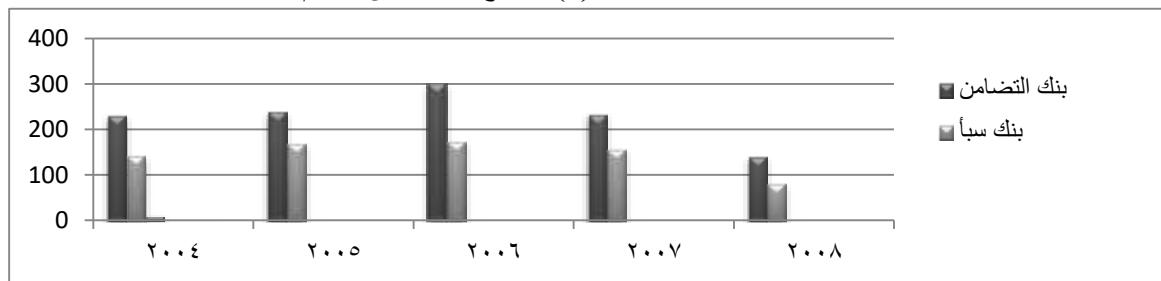
أما بالنسبة للبنك الإسلامي اليمني فإن أداءه منخفض حيث حقق أعلى عائد خلال عام 2004م بمقدار (10.4) للسهم ثم أن البنك خلال الأعوام التالية (2005، 2006، 2007، 2008) لم يحقق أي عائد على السهم وذلك بسبب اقطاع أرباح البنك الإسلامي اليمني للمخصصات والاحتياطيات والإهلاك، كما تراجع عائد البنك في عام 2008م إلى (174) للسهم، حيث بلغ متوسط العائد على السهم خلال فترة الدراسة بمقدار (32.7%). كما يلاحظ من الجدول رقم (12) أن متوسط العائد على السهم لبنك التضامن الإسلامي (229) ريال كان أكبر من متوسط العائد على السهم لبنك سبا الإسلامي (144.8) ريال ومتوسط العائد على السهم للبنك الإسلامي اليمني (32.72) ريال وأن خطورة انخفاض العائد على السهم لبنك سبا الإسلامي (33.28) أقل من خطورة انخفاضها عن الوسط لبنك التضامن الإسلامي (51.21) والبنك اليمني الإسلامي (209.15) أما معامل الاختلاف فيدل على أن نسبة التشتت للعائد على سهم بنك التضامن الإسلامي (0.223) كانت أقل من نسبة التشتت للعائد على سهم بنك سبا الإسلامي (0.229) وذلك بمقدار (0.6) وكذلك نسبة التشتت على سهم البنك الإسلامي اليمني مرتفعة حيث كانت (6.39)، ونلاحظ من الجدول أن هناك تجانس وتقابض لنشتت العائد على سهم بنك سبا الإسلامي وبنك التضامن

يقيس مؤشر العائد على السهم حصة السهم من الأرباح نتيجة لتوظيف الموارد الاقتصادية للبنك فكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على ربحية أفضل ، ويلاحظ من الجدول رقم (9) أن أعلى عائد حققه بنك التضامن الإسلامي خلال عام 2006م (300) ريال ويعود ذلك إلى تخفيض نسبة الاحتياطي من قبل البنك المركزي على الودائع بالعملة المحلية مما أدى إلى زيادة توظيف البنك لموارده الاقتصادية كما بلغ أدنى عائد حققه البنك خلال عام 2008م بمقدار (140) ريال لكل سهم ، وذلك بسبب تحفظ البنك في منح التسهيلات نتيجة للأزمة المالية العالمية مما أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي والم المحلي وكما بلغ متوسط العائد للبنك على السهم (229.2) ريال خلال الفترة من 2004م إلى 2008م ويشير ذلك إلى تحقيق بنك التضامن لعائد مرتفع للسهم الأمر الذي يعني أداء أفضل للبنك أما بالنسبة لبنك سبا الإسلامي فحقق أعلى عائد في عام 2006م بمقدار 174 ريال للسهم الواحد مما يعني تأثر أداء البنك بنسبة الاحتياطي من قبل البنك المركزي على الودائع بالعملة المحلية.

أما أدنى عائد حققه بنك سبا الإسلامي فكان عام 2008م بمقدار (82) ريال بتراجع قدره (92) ريال ويدل ذلك أيضاً على تأثر أداء البنك بالأزمة المالية العالمية كما بلغ متوسط عائد بنك سبا الإسلامي (144.8) ريال لكل سهم وهو عائد جيد حيث تزايد أداء بنك سبا وتقديمه نحو الأفضل من عام 2004م إلى 2006م ثم تراجع في عام 2007م بمقدار 17 ريال للسهم.

الإسلامي

**الشكل (1) يوضح العائد على السهم**

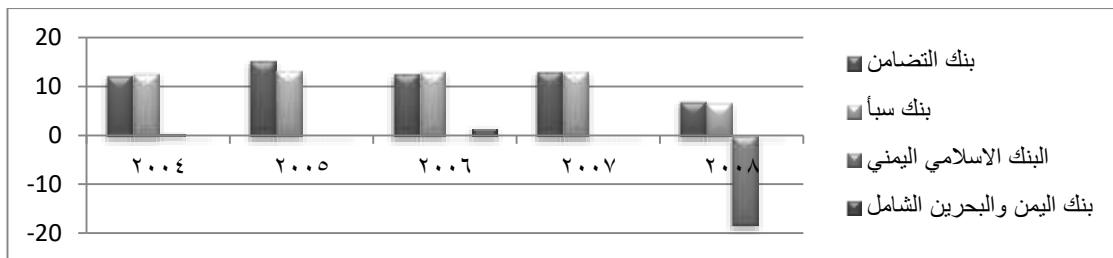


### 3-2-(نسبة العائد على حقوق الملكية:

الجدول التالي يوضح نسبة العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية اليمنية

اسم البنك	2004	2005	2006	2007	2008	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
بنك التضامن الإسلامي	12.20	15.28	12.64	13.05	7.05	12.04	2.71357	.225337
بنك سبا الإسلامي	12.8	13.33	13.16	13.04	6.69	11.08	2.562818	.217188
البنك الإسلامي اليمني	.68	—	—	—	(18.2)	17.52-	22.4855	1.283418-
بنك اليمن والبحرين الشامل	-	-	1.7	-	0.055	0.585	0.788743	1.348279

**الشكل (2) يوضح العائد على حقوق الملكية**



(-17.52%). أما بنك اليمن والبحرين الشامل فقد حقق أعلى عائد خلال عام 2006 بنسبة (1.7%) وتراجع أداء البنك ولم يحقق أي عائد في عام 2007 ثم ارتفع عائد البنك خلال عام 2008 إلى (0.05%) مما يدل على تحقيق البنك خسائر عن كل ريال مستثمر في البنك حيث بلغ متوسط خسائر البنك خلال الفترة من 2006 إلى 2008 بنسبة (0.58%).

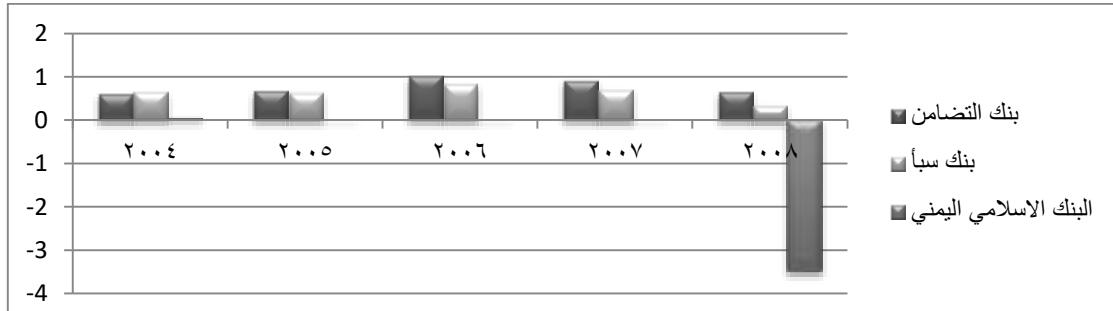
ذلك نجد في الجدول السابق أن معامل الاختلاف لبنك التضامن الإسلامي وبنك سبا الإسلامي كان بنسبة (0.225) مقابل (0.217) في بنك سبا الإسلامي وذلك يدل على تقارب أداء البنوكين في تحقيق العائد باختلاف قدره (0.008). أما بالنسبة للبنك الإسلامي اليمني وبنك اليمن والبحرين الشامل فان معامل الاختلاف يزيد بمعدل متراقص وذلك بنسبة (1.28-) للبنك الإسلامي اليمني (1.3) لبنك اليمن والبحرين الشامل وذلك يدل على أن خطورة انخفاض نسبة الربحية مقاسه بنسبة العائد على حقوق الملكية اكبر للبنك الإسلامي اليمني وبنك اليمن والبحرين الشامل من البنوك الأخرى.

يظهر خلال الجدول رقم (10) أن أعلى نسبة لكل ريال مستثمر في بنك التضامن الإسلامي حقق عائد مقداره (15.28%) خلال عام 2005 مقابل (7.05%) خلال عام 2008 وذلك بسبب تأثيرات الأزمة المالية العالمية كما بلغت نسبة متوسط العائد على حقوق الملكية للبنك (12.04%) خلال الفترة من 2004 إلى 2008 م أما بالنسبة لبنك سبا الإسلامي فقد حقق عائد عن كل ريال مستثمر بنسبة (13.33%) خلال عام 2005 مقابل تذبذبات خلال السنوات الأخرى وانخفصت نسبة العائد خلال عام 2008 إلى (6.69%) وذلك بانخفاض مقداره (6.64%) مما يدل على تأثير البنوك الإسلامية بالأوضاع الاقتصادية للبلد حيث بلغت نسبة متوسط العائد خلال الفترة من 2004 إلى 2008 (%) 11.80 م أما البنك الإسلامي اليمني فقد حقق أعلى عائد خلال عام 2004 بنسبة (0.68%) وتراجع أداء البنك الإسلامي اليمني لم يتحقق أي عائد من عام 2005 إلى عام 2007 ثم تراجع عائد البنك خلال عام 2008 إلى (18.20%) مما يدل على تحقيق البنك خسائر عن كل ريال مستثمر في البنك حيث بلغ متوسط خسائر البنك خلال الفترة من 2007 إلى 2008 بنسبة

### (3-2-3) نسبة العائد على الاستثمار

اسم البنك	2004	2005	2006	2007	2008
بنك التضامن الإسلامي	.61	.68	.68	.93	.78
بنك سبا الإسلامي	.66	.65	.84	.34	.63
البنك الإسلامي اليمني	.07				1.399264

الشكل (3) يوضح العائد على الاستثمار



الأصول وكلما كانت هذه النسبة أعلى كانت ربحية البنك أفضل ومردود الاستثمار فيه أكثر جدوى وبالتالي يكون أداؤه أفضل

إن نسبة العائد على الاستثمار هي نسبة أخرى من نسب الربحية التي تتم دراستها لمعرفة الربح المتحقق عن كل ريال مستثمر في

تأثير بتعديل نسبة الاحتياطي من قبل البنك المركزي على الودائع بالعملة المحلية من 30% إلى 20% كما انخفضت تلك النسبة إلى حدتها الأدنى خلال عام 2008م وذلك بسبب تأثر البنك بالأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار المواد المستوردة وأسعار النقل البحري حيث وصلت تلك الارتفاعات إلى مستوى لم يشهد لها العالم مثيراً من قبل كما بلغ متوسط العائد على الاستثمار في بنك سبا الإسلامي خلال فترة 2004م إلى 2008م 63% وهي نسبة جيدة مما يدل على كفاءة البنك في تحقيق عائد على الاستثمارات في الأصول.

أما بالنسبة للبنك الإسلامي اليمني فكانت أعلى نسبة حققها البنك هي خلال عام 2004م حيث كانت تلك النسبة 0.07 وهي نسبة منخفضة ثم كانت نسبة العائد على الاستثمار في الأعوام 2005-2006، هي صفر% وذلك بسبب استقطاع كل أرباح البنك في المخصصات مما أثر على ربحيه البنك كما انخفضت تلك النسبة في عام 2008م إلى 3.48%-3.48% مما يدل على تحقيق البنك خسائر في استثمارات الأصول وتأثير البنك بالأزمة كما بلغ متوسط عائد البنك 68% ويلاحظ أيضاً من الجدول رقم(10) أن معامل اختلاف بنك التضامن الإسلامي حيث كان 21.2 مقارنة بـ 82 لبنك سبا الإسلامي وـ 020 لبنك الإسلامي اليمني الأمر الذي يدل على خطورة انخفاض أقل الربحية بنك التضامن الإسلامي . وعلى الرغم من ذلك فإن خطورة انخفاض متوسط الربحية لبنك التضامن 16. وهي أقل من خطورة انخفاضها لبنك سبا الإسلامي والبنك الإسلامي اليمني.

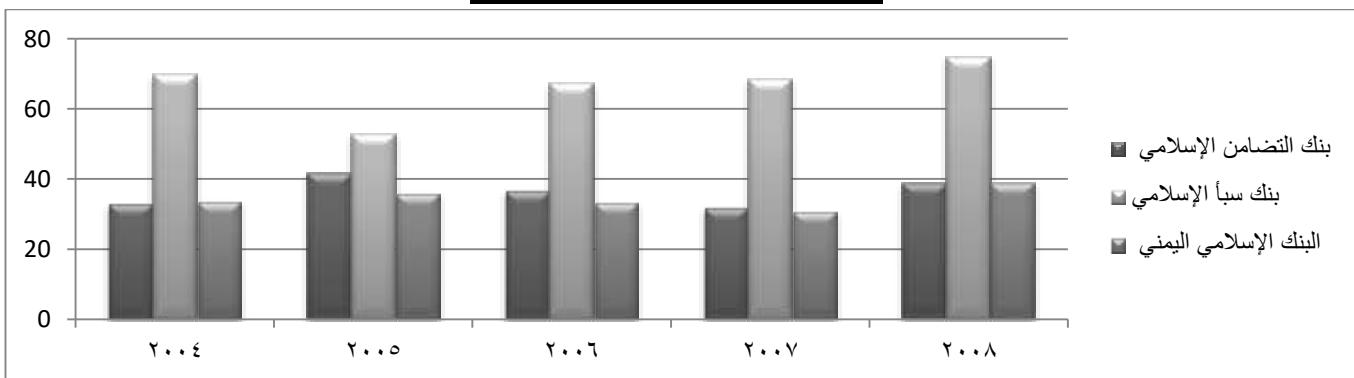
### (3-5) تقييم السيولة للبنوك الإسلامية:

(1-3-5) نسبة السيولة السريعة (نسبة مؤدية)

البيانات في الجدول التالي يوضح نسبة السيولة السريعة في البنوك الإسلامية اليمنية

اسم البنك	2004	2005	2006	2007	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
بنك التضامن الإسلامي	33.13	41.77	36.88	31.99	36.5	3.595327	.09850
بنك سبا الإسلامي	69.73	52.80	67.35	74.77	86.39	9.481043	.13863
البنك الإسلامي اليمني	33.66	35.96	33.40	30.76	34.49	2.6652595	.077277

الشكل (4) يوضح نسبة السيولة السريعة



وكما هو موضح بالجدول رقم(11)أن نسبة العائد على الاستثمار في بنك التضامن الإسلامي وصلت إلى أعلى مستوى في عام 2006م ويعود ذلك الارتفاع إلى السياسة النقدية التي نفذها البنك المركزي اليمني في تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع بالعملة المحلية من 30% إلى 20% مما أدى إلى توسيع البنوك الإسلامية في الاستثمارات المختلفة في حين بلغت أدنى نسبة حققها البنك عام 2004م حيث كانت تلك النسبة 61.6%. بسبب تأثير الاقتصاد المحلي بتغيرات معدلات البطالة كما إن نسبة العائد على الاستثمار تراجعت عن عام 2006م في عام 2007م إلى 93.93%ويعود ذلك إلى معاناة الاقتصاد من بعض الظواهر الاقتصادية والاجتماعية السلبية حيث أخطرت الحكومة إلى تبني استراتيجية تعديل الأجور وكذلك انخفضت تلك النسبة في عام 2008م إلى 67.06%بانخفاض قدره 2.26%عن عام 2007 مقابل انخفاض قدره 3.37%عن عام 2008م وذلك بسبب تأثير القطاع المصرفي ككل بالأزمة المالية العالمية وكذلك تعرض الاقتصاد اليمني للاهتزاز والتآثر بالمتغيرات الخارجية واعتماده على النفط بشكل كبير حيث تشكل عائداته 70%من الموازنة العامة للدولة 35.3% من الناتج المحلي كما بلغ متوسط نسبة العائد على الاستثمار لبنك التضامن الإسلامي 67.06% وهي أعلى نسبة مقارنة بالبنوك الإسلامية الأخرى مما يدل على إن أداء بنك التضامن الإسلامي أعلى ربحيه ومردود الاستثمار أكثر جدوى .

أما بالنسبة لبنك سبا الإسلامي فكانت أعلى نسبة للعائد على الاستثمارات 2006م حيث كانت تلك النسبة (6.84%) وهي نسبة عالية مما يدل على أن أداء البنوك الإسلامية خلال عام 2006م

الجدول التالي يوضح نسبة السيولة السريعة في البنوك الإسلامية اليمنية

الإسلامي خلال فتره الدراسة 68.39% الأمر الذي يدل على ارتفاع سيوله البنك وقدرته على مواجهه الالتزامات الطارئة . أما بالنسبة للبنك الإسلامي اليمني فكانت أعلى نسبة خلال عام 2005 م حيث بلغت تلك النسبة 35.96 مقابل 30.76 % خلال عام 2006 و كان متوسط نسبه السيولة السريعة في البنك الإسلامي اليمني 34.49 % ويلاحظ من نتائج الجدول أن متوسط نسبه السيولة السريعة لبنك سبا الإسلامي كانت 68.39% وهي اكبر من نسبة السيولة السريعة للبنوك الأخرى مما يعني أن قدره بنك سبا الإسلامي على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة دون الحاجة إلى كسر و دائعه الأجلة أعلى من قدره بنك التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي اليمني ومن الملاحظ أيضاً من الانحراف المعياري أن خطورة انخفاضها لبنك التضامن الإسلامي 3.595 ولبنك الإسلامي اليمني 2.665 وكما أن معامل الاختلاف لنسبة السيول السريعة في بنك سبا الإسلامي كان 183 وهو اكبر من معامل الاختلاف نسبة السيولة السريعة لبنك التضامن الإسلامي وهو 0.098 . والبنك الإسلامي اليمني الذي ظهر معامل الاختلاف فيه بنسبة 0.0772 .

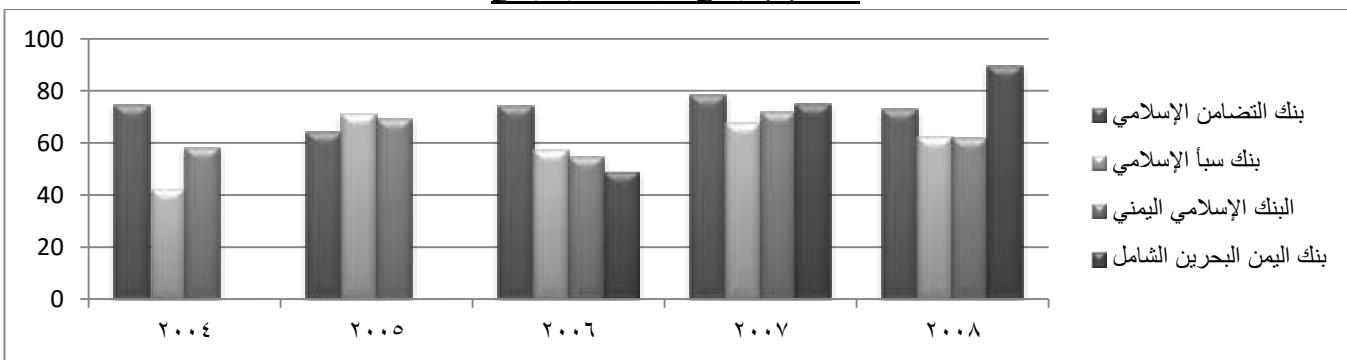
#### **(4-3) تقييم نسب النشاط للبنوك الإسلامية:**

تعبر نسبة السيولة السريعة عن مدى قدره البنك على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة دون الحاجة إلى اللجوء إلى كسر الودائع الآجلة لدى البنوك الأخرى وبالتالي كلما زادت هذه النسبة كان أداء البنك أفضل من حيث القدرة على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة ويلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم(12) أن نسبة السيولة الربحية لبنك التضامن الإسلامي وصلت إلى أقصى حد خلال فتره الدراسة في عام 2005 م حيث وصلت إلى 41.77 % وذلك بسبب رفع نسبة الاحتياطي القانوني للودائع بالعملة المحلية من 30% إلى 20% الأمر الذي يعني بتجميد قدر اكبر من الطاقة التشغيلية للمصارف الإسلامية وكانت أقل نسبة للسيولة السريعة في البنك في عام 2007 م حيث كانت 31.99% أما بقيه الأعوام فكانت متذبذبة في الارتفاع والانخفاض وهذا يدل على تأثير البنوك الإسلامية بالأوضاع الاقتصادية العالمية أما بالنسبة لبنك سبا الإسلامي فكانت أعلى نسبة هي 74.77% خلال عام 2008 وذلك يدل على تحفظ البنك بسيوله اكبر من البنوك الأخرى وذلك للإحاطة من السحوبات المفاجئة والتراجع الاقتصادي العالمي الذي أدى إلى إفلاس الكثير من البنوك العالمية أما ادنى نسبة فكانت 52.80% خلال عام 2005 م وكان متوسط نسبه سيوله الربحية في بنك سبا

#### **(4-3-1) نسبة استثمار الودائع (نسبة مؤدية)**

السنة اسم البنك	2004	2005	2006	2007	2008
بنك التضامن الإسلامي	74.5	64.20	73.95	78.34	72.73
بنك سبا الإسلامي	42.60	57.25	67.47	62.27	60.00
البنك الإسلامي اليمني	58.12	69.18	54.39	71.70	63.014
بنك اليمان البحرين الشامل			49	75	89.6

**الشكل (5) يوضح نسبة استثمار الودائع**



على احتفاظ البنك بمحفظة انتقائية واستثمارية جيدة مستوعبة لمخاطر الاستثمار ومقارنة بأدنى نسبة حققها بنك التضامن خلال فترة الدراسة كانت في عام 2005 م (64.20%) بانخفاض قدره (10.30%) عن ما حققه خلال عام 2004 م ومقارنة مع ما حققه البنك خلال عام 2007 فقد كانت نسبة الزيادة (%)

أن نسبة استثمار الودائع أحد نسب النشاط التي تقيس نسبة الودائع المستثمرة وكلما زادت هذه النسبة وذلك على كفاءة تشغيل أفضل للاستثمارات وبالتالي أداء أفضل ويلاحظ من الجدول رقم (13) أن أعلى نسبة حققها بنك التضامن الإسلامي خلال فترة الدراسة كانت في عام 2007 م (78.34%) مما يدل

انخفضت تلك النسبة في عام 2008م إلى 61.68% عن ما حققه البنك في عام 2007م بنسبة انخفاض (10%). وكذلك بالنسبة لبنك اليمن البحرين الشامل فلاحظ من خلال الجدول السابق أن هناك أيضاً كفاءة في تشغيل الاستثمارات حيث كانت أعلى نسبة للاستثمارات على الودائع في عام 2008م بمقدار (89.6%) وهو مؤشر جيد للبنك ، كما يقابل ذلك أدنى نسبة حققها البنك كانت في عام 2006م بمقدار (49%) حيث إن أداء البنك تزايد خلال الفترة بمعدل مرتفع ، كما يلاحظ أيضاً من الجدول السابق أن متوسط معدل الاستثمار للودائع في بنك التضامن الإسلامي والذي بلغ (72.74%) كان أكبر مقارنة مع المعدل لنفس النسبة لمعدل بنك سبا الإسلامي والبالغ (60%) ومعدل البنك الإسلامي اليمني الذي بلغ (63%) ومعدل بنك اليمن البحرين الشامل (71.2%) بمعنى أن بنك التضامن الإسلامي يستثمر الودائع الموجودة بنسبة أكبر من نسبة استثمار البنوك الأخرى ولا يفسر ذلك انخفاض نسبة استثمار الودائع في البنوك الأخرى ، ولعل ذلك يفسر سبب انخفاض نسبة السيولة السريعة لدى بنك التضامن الإسلامي ، إضافة إلى أن خطورة انخفاض هذه النسبة عن الوسط هي (5.17) مقارنة بخطورة انخفاض أكبر لبنك سبا (9.9) وبنك الإسلامي اليمني (6.5). وبنك اليمن البحرين الشامل (16.79).

(14.14%) ثم انخفضت تلك النسبة في عام 2008م إلى (72.73%) بنسبة انخفاض (5.61%) بسبب تأثر أداء البنك بأوضاع الاقتصاد المحلي الذي يعتمد على عائدات النفط بنسبة (70%).

أما بالنسبة لبنك سبا الإسلامي فكانت أعلى نسبة للاستثمار على الودائع في عام 2005م (71.02) بعكس بنك التضامن الإسلامي وذلك بسبب تأثر البنك بتعديل بنسبة الاحتياطي القانوني على الودائع من قبل البنك المركزي وبالمقابل كانت أدنى نسبة حققها البنك خلال الفترة من 2004م إلى 2008م كانت في عام 2004م بمقدار (28.42%) وبنسبة ارتفاع في عام 2005م (42.60%).

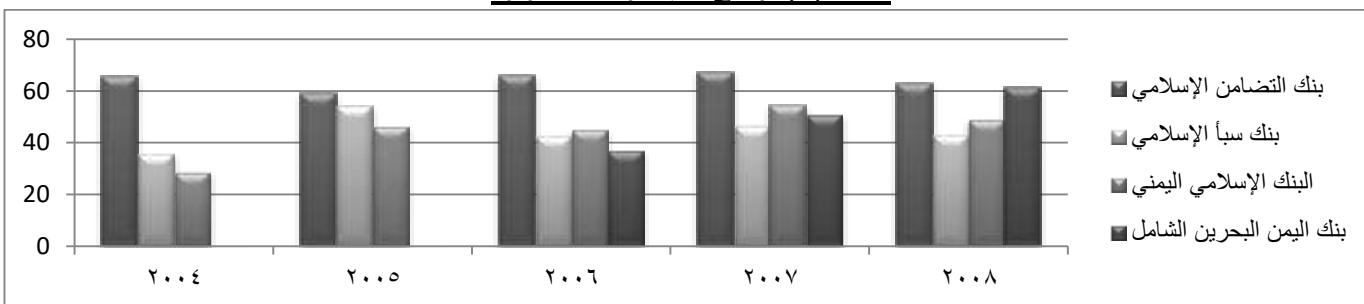
ثم تذبذبت تلك النسبة ارتفاعاً وانخفاضاً خلال الأعوام الأخرى حيث وصلت في عام 2007م إلى (67.47%) وبمعدل ارتفاع (10.44%) عن عام 2006م ثم انخفضت تلك النسبة في عام 2008م إلى (62.27%) بمعدل انخفاض قدره (5.2%) عن عام 2007م.

أما بالنسبة للبنك الإسلامي اليمني فيلاحظ من خلال الجدول السابق أن هناك كفاءة في تشغيل الاستثمارات حيث كانت أعلى نسبة للاستثمارات على الودائع في عام 2007م بمقدار (71.70%) وهو مؤشر جيد للبنك ، كما يقابل ذلك أدنى نسبة حققها البنك كانت في عام 2006م بمقدار (54.39%) وبنسبة انخفاض (14.79%) عن ما حققه في عام 2005م وكما

#### **(2-15-5-4) نسبة توظيف الموارد (نسبة مئوية)**

السنة اسم البنك	2004	2005	2006	2007	2008
بنك التضامن الإسلامي	64.208	62.93	67.36	66.03	58.9
بنك سبا الإسلامي	44.54	43.14	46.9	42.73	54.22
البنك الإسلامي اليمني	8.668097831	44.77	49.12	54.45	45.24
بنك اليمن البحرين الشامل	11.843421	49.8	61.4	51	37

**الشكل (6) يوضح نسبة توظيف الموارد**



لتوظيف الموارد حقها بنك التضامن الإسلامي هي في عام 2007م بمقدار (67.36%) وذلك يرجع لسبب أن البنك يقوم بتوظيف الموارد بشكل أفضل.

أن نسبة توظيف الموارد أيضاً من سبب النشاط عن مدى قدرة المصرف على توظيف موارده فكلما زادت هذه النسبة كان أداء أفضل وتتضمن الموارد كلاً من ودائع المصرف بالإضافة إلى حقوق الملكية ويلاحظ من الجدول رقم (14) أن أعلى نسبة

رقم (13) أن متوسط توظيف الموارد للبنك الإسلامي اليمني خلال فترة الدراسة كان (44.77) وهي نسبة جيدة. وكذلك بالنسبة لبنك اليمن البحرين الشامل فنلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة حقها البنك في توظيف الموارد كانت في عام 2008م وذلك بمقدار (%) 61.4 وهذا يدل أيضاً على الاستغلال الأفضل للموارد من قبل البنك في هذا العام وكانت أعلى نسبة حقها البنك الإسلامي اليمني خلال فترة الدراسة هي في عام 2006م وكانت بمقدار (%) 37 ونلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أن متوسط توظيف الموارد خلال فترة الدراسة كان (49.8) وهي أيضاً نسبة جيدة

كما نلاحظ أن خطورة انخفاض نسبة توظيف الموارد عن الوسط لبنك التضامن الإسلامي (2.97) أقل خطورة من انخفاضها عن الوسط لبنك سبا الإسلامي (6.032) وكذلك البنك الإسلامي اليمني (8.66) وبنك اليمن البحرين الشامل (11.8)، أما معامل الاختلاف فيدل على أن نسبة التشتت لتوظيف الموارد في بنك سبا الإسلامي (0.135) كانت أكبر من نسبة التشتت لتوظيف الموارد في بنك التضامن الإسلامي (0.046) وكذلك أقل من نسبة التشتت لتوظيف الموارد في البنك الإسلامي اليمني (0.193). وبنك اليمن البحرين الشامل (0.239)

جدول عام رقم (15) يوضح المتوسط لجميع المؤشرات التي تم القياس بها

البنك	السيولة السريعة	العائد على الاستثمار	العائد على حقوق الملكية	العائد على السهم	توظيف الموارد	استثمار الودائع
بنك التضامن الإسلامي	36.5	.78	12.04	229.2	64.28	72.744
بنك سبا الإسلامي	86.39	.63	11.08	144.8	44.54	60.00
البنك الإسلامي اليمني	34.49	.68-	17.52-	-32.72	44.77	63.014
بنك اليمن البحرين الشامل	-	-	0.585	-	49.8	71.2

عينة الدراسة ، بسبب البعد الزمني لهذه السنة عن نهاية سنة (2007) التي ظهرت فيها آثار الأزمة المالية وبشكل واضح في النظام المالي العالمي ، ومن ثم استخراج متوسط معدلات النمو لكل نشاط خلال سنوات الدراسة .

(1-4) : بنك التضامن الإسلامي تحليل التطورات الحاصلة في الانشطة الرئيسية لبنك التضامن الإسلامي للمدة (2004 - 2009)

تتمثل الانشطة الرئيسية لبنك التضامن الإسلامي في مجموعة من الجوانب ضمن الية عمله اهمها (الموجودات، التمويل والاستثمار، المطلوبات، حقوق الملكية، الودائع) لذلك سنتعرف على تطور هذه الانشطة وبيان فيما إذا كان هنالك أثر في نموها خلال سنوات الأزمة

أما أدنى نسبة حقها البنك فهي في عام 2000م بمقدار (58.9) أما بالنسبة لبنك سبا الإسلامي فقد كانت أعلى نسبة يحقها هي في عام 2005م والتي بلغت (54.22) وذلك نتيجة لقيام البنك بتوظيف الموارد في مجالات متعددة وكانت أدنى نسبة حقها البنك هي في عام 2004م بمقدار (35.74) .

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أن متوسط نسبة توظيف الموارد في بنك التضامن الإسلامي خلال فترة الدراسة كانت بمقدار (64.208) ويشير ذلك إلى أن نسبة توظيف الموارد في البنك عالية وهذا يدل على الأداء الأفضل للبنك .

أما بالنسبة لبنك سبا الإسلامي فقد كان متوسط نسبة توظيف الموارد خلال فترة الدراسة (44.546) وهي نسبة جيدة ولكننا نلاحظ أيضاً أدنى من نسبة التوظيف لدى بنك التضامن الإسلامي .

وبالنسبة للبنك الإسلامي اليمني فنلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أن أعلى نسبة حقها البنك في توظيف الموارد كانت في عام 2007م وذلك بمقدار (54.45%) وهذا يدل على الاستغلال الأفضل للموارد من قبل البنك في هذا العام وكانت أدنى نسبة حقها البنك الإسلامي اليمني خلال فترة الدراسة هي في عام 2004م وكانت بمقدار (%) 28.64 ونلاحظ من خلال الجدول (16-5-4) جدول عام رقم (15) يوضح المتوسط لجميع المؤشرات التي تم القياس بها

**تحليل التطورات الحاصلة (معدلات النمو) في الانشطة الرئيسية للبنوك الإسلامية عينة الدراسة للمدة ( 2004- 2009 )**  
 يتضمن هذا الفصل التعرف على مؤشرات الاستقرار المالي في إطار العمل المصرفي الإسلامي واستخراج هذه المؤشرات من التطورات الحاصلة في الانشطة الرئيسية للمصارف الإسلامية عينة الدراسة المتمثلة بـ ( بنك التضامن الإسلامي ، وبنك سبا الإسلامي ، ومصرف اليمن والبحرين الشامل ، والبنك الإسلامي اليمني ) وذلك لسنوات الأزمة المالية العالمية للمدة ( 2004-2009 ) من خلال استخراج معدل النمو للأنشطة الرئيسية للمصارف الإسلامية عينة الدراسة المتمثلة بـ ( الموجودات ، التمويل والاستثمار ، المطلوبات ، حقوق الملكية ، الودائع ) وذلك ( بقسمة السنة الحالية على سنة الأساس ) باعتبار ان سنة ( 2004 ) هي سنة الأساس للمصارف الإسلامية المالية من خلال الجدول التالي :

## مجلة جامعة البيضاء - المجلد (5) العدد (4) 2023 عدد خاص بباحث المؤتمر العلمي الرابع لجامعة البيضاء

الجدول (11) معدلات نمو الانشطة الرئيسية لبنك التضامن الإسلامي لمدة (2004-2009) / (العملة بالريال / المبلغ بالمليون)

متوسط معدلات النمو	السنة						
	%2009	%2008	%2007	%2006	%2005	%100	2004 سنة الأساس
158.0	219.2	211.8	160.4	135.1	122.0	%100	77855
162.9	234.0	219.6	161.9	138.2	123.7	%100	64772
151.5	209.8	203.7	149.6	125.6	120.5	%100	67670
201.5	282.1	265.4	231.7	198.1	132.2	%100	10185
145.3	197.8	191.4	147.2	120.4	115.0	%100	60914

3- نلاحظ ان حقوق الملكية في سنة 2005 كانت (132.2) وهو

أدنى نسبة أما في سنة 2009 كانت (282.1) وهي تمثل اعلى نسبة وبالنسبة الى المتوسط معدلات النمو لحقوق الملكية خلال سنوات الدراسة فقد كانت (201.5) وهذا يوشر على وجود نمواً واضحاً في مستويات حقوق الملكية خلال سنوات الدراسة.

4- شهدت ودائع مصرف الراجحي نمواً واضحاً لا سيما عند اجراء مقارنة بين سنة 2005 التي كانت نسبتها (115.0) وسنة 2009 التي كانت نسبتها(198.8) عند متوسط معدلات النمو (145.3) خلال سنوات الدراسة لأن الأزمة افرزت نتائج مهمة كان من أبرزها اللجوء الى الحل الإسلامي وهذا الامر كان له أثر في زيادة الاقبال على المصادر الإسلامية وابداع الاموال لديها مما ادى الى ظهور نمو واضح لودائع العديد من المصادر الإسلامية.

ولتتعرف بشكل واضح على المؤشرات السابقة الذكر يمكن النظر في الشكل (1) الذي يبين نمو الانشطة الرئيسية لبنك التضامن الإسلامي.

(4-2) : بنك سبا الإسلامي تحليل التطورات الحاصلة في الانشطة الرئيسية لبنك سبا الإسلامي لمدة (2004- 2009 )  
تعتبر (الموجودات والتمويل والاستثمار والمطلوبات وحقوق الملكية والودائع) من أبرز الجوانب التي يمكن من خلالها التعرف اداء المصرف خلال سنوات الدراسة، ومن خلال الجدول (2) ستتعرف على نمو الانشطة السابقة الذكر لبنك سبا الإسلامي.

الجدول (2) معدلات نمو الانشطة الرئيسية لبنك سبا الإسلامي لمدة (2004-2009) / (العملة بالريال / المبلغ بالمليون)

متوسط معدلات النمو	السنة						
	2004 سنة الأساس	%100	2004	البيان			
271.9	507.2	433.2	275.5	192.3	123.3	%100	7742
285.0	511.1	470.9	297.3	189.1	142.0	%100	5341
411.2	791.7	667.1	509.1	240.3	159.3	%100	1723
318.5	601.5	477.1	309.2	283.6	140.0	%100	1497
202.3	350.0	285.2	209.7	151.0	118.0	%100	5817

يتبيّن من خلال الجدول السابق ما يأتي:

بلغ أعلى معدل نمو للموجودات (219.2) في عام 2009 وبلغ أدنى معدل (122.0) في عام 2005 باستثناء سنة الأساس 2005 وقد أشرت متوسط معدلات النمو لموجودات مصرف الراجحي خلال سنوات الدراسة، نسبة (158.0) وهذا يوشر على وجود نمواً واضحًا لموجودات المصرف خلال سنوات الدراسة المبحوثة التي مثلت مرحلة شرارة الأزمة المالية من جهة ومرحلة ظهور آثار الأزمة المالية من جهة أخرى.

1- أشرت مجال التمويل والاستثمار أدنى معدل نمو خلال سنوات الدراسة عند النسبة (123.7) وذلك في سنة 2005 أما أعلى معدل نمو لهذا النشاط بلغ (234.0) في سنة 2009 وبلغ متوسط معدلات النمو لنشاط التمويل والاستثمار (162.9) وهذا يدل على أن المصرف شهد نمواً واضحًا في مجال التمويل والاستثمار كونه يستند إلى قاعدة (الربح والخسارة) سواء في مجال تمويله للمشاريع أو في استثماره لها من خلال الأدوات والأساليب التي يعتمدتها في مجال عمله مثل (المراقبة والمضاربة والمشاركة والاجارة وغيرها من الأدوات)

2- يتبيّن من خلال الجدول السابق أن مطلوبات بنك التضامن الإسلامي كانت أقل نسبة لها(132.2) في سنة 2005 وكانت أعلى نسبة 209.8 في سنة 2009 أما متوسط معدلات النمو للمطلوبات خلال سنوات الدراسة هو (151.5) ومقارنة مع سنة الأساس نلاحظ أن هناك نمو ملحوظًا في مطلوبات المصرف وهذا ناتج عن نمو مجال التمويل والاستثمار كما ذكرنا سابقاً

4- شهدت حقوق الملكية معدل نمو (140.0) في سنة 2005 ومعدل نمو (601.5) في سنة 2009 وكان متوسط معدلات النمو (318.5) وفي ذلك دلالة واضحة على نمو حقوق الملكية خلال سنوات الدراسة.

5- نلاحظ ان ودائع مصرف قطر الاسلامي شهدت نمواً واضحاً خلال سنوات الدراسة حيث بلغ أدنى معدل لها (118.0) في سنة 2005 واعلى معدل لها (350.0) في سنة 2009 اما متوسط معدلات نمو الودائع بلغ (202.3) وهذا يؤشر على ان المصرف تمكّن من استقطاب ودائع جديدة خلال سنوات الدراسة.

(3-4) : **مصرف اليمن والبحرين الشامل** تحليل التطورات الحاصلة في الانشطة الرئيسية لمصرف اليمن والبحرين الشامل

للمرة (2009-2004)

كما ذكرنا سابقاً تعتبر (الموجودات والتمويل والاستثمار والمطلوبات وحقوق الملكية والودائع) من أبرز الجوانب التي يمكن من خلالها التعرف على اداء المصرف خلال سنوات الدراسة ومن خلال الجدول (13) سنتعرف على نمو الانشطة السابقة الذكر لمصرف اليمن والبحرين الشامل.

**الجدول (3) معدلات نمو الانشطة الرئيسية لمصرف اليمن والبحرين الشامل للمرة (2009-2004) / (العملة بالدریال / المبلغ بالمليون)**

السنة	البيان	2004					
		%2009	%2008	%2007	%2006	%2005	%100
	=A الموجودات	352.9	835.4	532.2	254.1	246.3	149.9
	=B التمويل والاستثمار	547.0	1362.7	827.7	483.2	326.2	183.4
	=C المطلوبات	390.5	902.3	572.2	372.3	251.7	144.5
	=D حقوق الملكية	242.1	445.9	319.5	262.9	144.0	180.8
	=E الودائع	395.3	919.4	572.5	371.6	159.6	149.0

4- نلاحظ ان حقوق الملكية المصرف انخفضت نسبتها في عام 2006 الى (144.0) ثم ارتفعت فيما بعد لتصل الى (445.9) في عام 2009 وانسح متوسط معدلات النمو نسبة (242.1) وهذا يعني ان انخفاض نمو حقوق الملكية في سنة 2006 لم يؤثر على مستوى النمو لهذا المجال وبشكل عام خلال سنوات الدراسة.

5- أشر مجال الودائع معدل (149.0) في سنة 2005 وفي سنة 2009 أشر معدل (919.3) اما متوسط معدلات النمو للودائع خلال سنوات الدراسة بلغ (395.3) ويمكن تأثير ذلك بأن ودائع المصرف شهدت نمواً واضحاً خلال سنوات الدراسة.

(4-4) : **البنك الاسلامي اليمني** تحليل التطورات الحاصلة في الانشطة الرئيسية للبنك الاسلامي اليمني للمرة (2009-2004)

ستتناول في هذا الجانب معدلات النمو للأنشطة الرئيسية للبنك الاسلامي اليمني وهي (الموجودات والتمويل والاستثمار والمطلوبات وحقوق الملكية والودائع) كما ذكرنا سابقاً للتعرف

1- اشرت موجودات بنك سبا الاسلامي نسبة (123.3) في سنة 2005 ثم تطورت موجوداته لتصل الى نسبة (507.2) في سنة 2009 وبلغ متوسط معدلات النمو للموجودات خلال سنوات الدراسة نسبة (271.9) وهذا يعني وجود نمو ملموس في موجودات المصرف.

2- بلغ أدنى معدل للتمويل والاستثمار (142.0) في سنة 2005 اما اعلى معدل هو (511.1) في سنة 2009 وبلغ متوسط معدلات النمو للتمويل والاستثمار خلال سنوات الدراسة (285.0) مما يدل على ان المصرف شهد توسيعاً في مجال التمويل والاستثمار خاصة خلال السنوات التي تفجرت فيها فقاعة الأزمة المالية.

3- يتبيّن من خلال الجدول السابق ان معدل نمو المطلوبات في سنة 2005 كانت (159.3) وفي سنة 2009 كانت (791.7) وكان متوسط معدلات النمو المطلوبات خلال سنوات الدراسة (411.2) وهذا يعزى الى وجود نمو كبير لمصادر اموال المصرف نتيجة توسيع استثماراته

يتبيّن من خلال الجدول السابق ما يأتي :

1- تطورت موجودات مصرف اليمن والبحرين الشامل خلال سنوات الدراسة من (149.9) في سنة 2005 الى (835.4) في سنة 2009 وبمتوسط بلغت نسبة (352.9) خلال سنوات الدراسة .

2- شهد مجال التمويل والاستثمار نمواً واضحاً في معدلاته حيث كان ادنى معدل له (182.4) في سنة 2005 واعلى معدل له (1362.7) في سنة 2009 اما متوسط معدلات النمو للتمويل والاستثمار خلال سنوات الدراسة وصل الى (574.0) مما يؤشر على وجود نمو وبنسبة كبيرة جداً لهذا المجال .

3- بلغ اعلى معدل نمو لمطلوبات المصرف (902.3) في سنة 2009 وبلغ ادنى معدل (144.5) في سنة 2005 اما متوسط معدلات النمو (390.5) وهذا يؤكد على وجود نمو واضح في مطلوبات المصرف خلال سنوات الدراسة.

على مؤشرات الاستقرار المالي للمصرف خلال سنوات الأزمة المالية، والجدول (4) يبيّن هذه المؤشرات.

الجدول (14) معدلات نمو الانشطة الرئيسية في البنك الإسلامي اليمني لمدة (2004-2009) / (العملة بالريال / المبالغ بالمليون)

متوسط معدلات النمو	السنة							البيان
	%2009	%2008	%2007	%2006	%2005	%100	2004	
161.9	258.7	225.3	147.6	142.9	97.2	%100	402	=الموجودات A
207.3	442.8	276.6	168.6	155.2	101.1	%100	210	=التمويل والاستثمار B
153.5	227.3	251.4	123.3	126.0	93.1	%100	181	=المطلوبات C
149.4	233.4	183.0	147.0	124.6	108.8	%100	50	=حقوق الملكية D
187.1	369.2	179.6	179.6	163.3	109.9	%100	331	=الودائع E

في ضوء ما سبق من المؤشرات وبالرجوع إلى فرضية الدراسة يمكن القول ان الانشطة الرئيسية للمصارف الإسلامية عينة الدراسة اتسمت بالاستقرار من جهة وبارتفاع معدلات النمو لذلك الانشطة من جهة اخرى وكما مبين في الجداول السابقة الذكر، وهذا يتحقق تماماً مع ما جاء في فرضية الدراسة على وجود مؤشرات للاستقرار المالي في انشطة المصارف الإسلامية اليمنية عينة الدراسة خلال سنوات الأزمة المالية وهذا يؤهلها الى ان تكون الملاذ الآمن للعمليات المالية والمصرفية في بيئة الصناعة المصرفية.

#### الاستنتاجات والتوصيات

##### أولاً: الاستنتاجات

- 1- افرزت مؤشرات تطور الانشطة الرئيسية للمصارف الإسلامية اليمنية عينة الدراسة ان هذه المصارف امتازت بنمو مستمر لأنشطتها خلال سنوات الدراسة والتي تعكس استقرارها انشطتها
- 2- ادى استقرار انشطة المصارف الإسلامية اليمنية عينة الدراسة خلال سنوات الأزمة المالية الى توجه الانظار من قبل المؤسسات المالية التجارية والافراد العاملين فيها الى اعتماد ادوات واليات عمل المصارف الإسلامية في مجالات التمويل والاستثمار في البيئة المصرفية العالمية.
- 3- ان عدم الاستقرار المالي الذي شهدته النظام الرأسمالي سببه هشاشة هذا النظام وعدم قدرته على الوقوف امام الازمات المالية كونه يستند الى اسس غير منضبطة.
- 4- تعتبر الفروض الربوية المبنوحة لقاء الرهن العقاري أحد الاسباب الرئيسية وراء تفاقم الأزمة المالية وانفجارها.
- 5- ظهور تدخل واضح من قبل الحكومات التي تأثرت بالأزمة المالية كمحاولة منها لتقليل اثار هذه الأزمة ومنها قرار الحكومة الأمريكية بالتدخل المباشر لـ-(منع البيع على الهامش) وهذا يعني انتهاء صلاحية المبادئ والاسس التي يستند اليها النظام الرأسمالي خاصة المبدأ القائل (دعه يعمل دعه يمر)

من خلال الجدول السابق يتبيّن ما يأتي :

1- بلغ ادنى معدل نمو لموجودات المصرف (97.2) في سنة 2005 وبلغ أعلى معدل لها (258.7) في سنة 2009 اما متوسط معدلات النمو لموجودات المصرف بلغ (161.9) وهذا يدل على ان المصرف حافظ على نمو موجوداته خلال سنوات الدراسة على الرغم من الآثار التي ظهرت في القطاع المالي العالمي الناجمة عن الأزمة المالية .

2- شهد مجال التمويل والاستثمار نمو في معدلاته خلال سنوات الدراسة حيث ارتفعت من (101.0) في سنة 2005 الى (442.8) في سنة 2009 وقد بلغ متوسط معدلات النمو لهذا المجال نسبة (207.3) وهذا يؤشر على ان المصرف طور ادائه في مجال التمويل والاستثمار من اجل الوصول الى الاهداف المنشودة له .

3- نلاحظ ان ادنى معدل للمطلوبات (93.1) في سنة 2005 ثم ظهر تذبذب في معدلات النمو لسنوي 2006 و 2007 حيث انخفضت من (126.0) الى (123.3) على التوالي ثم ارتفعت بعد ذلك الى (227.3) في سنة 2009 اما متوسط معدلات النمو للمطلوبات بلغ نسبة (153.5) وهذا يدل على انه بالرغم من تراجع معدلات نمو المطلوبات ما بين سنوي 2006 و 2007 الا ان المصرف شهد نمواً واضحاً في مطلوباته خلال سنوات الدراسة.

4- اشر مجال حقوق الملكية معدل نمو (108.8) في سنة 2005 وفي سنة 2009 بلغ معدل النمو (233.4) اما متوسط معدلات النمو لحقوق الملكية بلغ (149.4) مما يدل على وجود نمو ملحوظ في مجال حقوق الملكية للبنك الإسلامي اليمني خلال سنوات الدراسة.

5- تطورت ودائع المصرف من (109.9) في سنة 2005 الى (369.2) في سنة 2009 وبلغ متوسط معدلات النمو لودائع المصرف (187.1) وأن مجمل النسب تشير الى وجود ارتفاع في معدلات الودائع خلال سنوات الدراسة.

2. الزبيدي ، محمد علي ،با مشموس عبد الله أحمد(2008)،  
المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية ، الطبعة السادسة،  
الأمين للنشر والتوزيع،
3. شايع منصور، (2006) مجلة المصادر الإسلامية، ع 3،  
أكتوبر وديسمبر.
4. سراج محمد أحمد(1989)، النظام المصرفي الإسلامي،  
القاهرة، دار الثقافة للنشر ،
5. المحامي الطويل نائل و المحامي بياع ناجح(1999)،  
الأعمال المصرافية والجرائم الواقعه عليها، عمان، دار وائل  
للنشر والطباعة، الجزء الأول، .
6. الغزالى عبدالحميد(2005)، المصرفية الإسلامية الطبيعية  
والمشكلات، ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية، مج 1، .
7. الحىالى ، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل  
المالى، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
8. الزعبي هيثم محمد(2000)، الادارة والتحليل المالى، دار  
الفكر للطباعة والنشر، ط 1، .
9. يوسف عواطف(2005)، إدارة الموارد البشرية في  
المصارف الإسلامية، ندوة ترشيد مسيرة البنوك، مج 2، دبي، .
10. اللوزي سليمان أحمد وأخرون(1997)، إدارة البنوك، دار  
الفكر للطباعة والنشر ، عمان، ط 1، .
11. الراوى خالد (2000)، التحليل المالي لقواعد المالية  
والفصائح المحاسبي دار المسيرة للنشر والطباعة عمان ط 1، .
12. عقل، مفلح محمد (2006). مقدمة في الإدارة المالية  
والتحليل المالي، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،  
ط 1.
13. صالح خالص، المعهد الوطني للتجارة، تقييم كفاءة الأداء  
في القطاع المصرفي.
14. المؤمني مذر طلال، السروجي عدنان(2005)، مقارنة  
أداء المصادر الإسلامية التقليدية بـاستخدام النسب المئوية،
15. عباده عبد الحليم إبراهيم(2008)، مؤشر الأداء في البنوك  
الإسلامية، دار النفاثس، عمانالأردن، رسالة دكتوراه،
16. جابر فضل علي(2006)، التحليل المالي لأغراض تقويم  
الأداء، رسالة ماجستير، الأكاديمية المفتوحة، الدنمارك، .
17. الشيخ ماهر، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار  
المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل، المؤتمر العالمي  
للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة.
18. الحىالى ، وليد ناجي(2007)، التحليل المالي، منشورات  
الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
19. السبعاوي، مشتاق محمود 2009، الدور التمويلي  
للمصارف الإسلامية وافق تطويره في ضوء المسؤولية

6- يستند النظام المالي والاقتصادي الإسلامي إلى مجموعة من  
الضوابط والاحكام الشرعية التي تساعد في التصدي للأزمات  
المالية والحد من اثارها من جهة وتمتها بالاستقرار المالي من  
جهة أخرى، وهذا ما افرزته نتائج الأزمة المالية العالمية.

#### ثانياً : التوصيات

- 1- التأكيد على استثمار فرص النمو المتاحة امام المصادر  
الإسلامية اليمنية بشكل امثل ومواكبة التطورات الحاصلة من  
اجل تلبية الطلبات المتزايدة على الخدمات المالية المصرافية  
الإسلامية كونها (المصارف الإسلامية) الملاذ الآمن للاستقرار  
، فضلاً عن أهمية احكام الرقابة على الية استخدام هذه الادوات  
بالشكل الصحيح من جهة والتتنوع في استخدام مختلف الادوات  
المتاحة والتي تعكس خصوصية ومذهبية عمل هذه المصارف  
وذلك من جهة أخرى .
- 2- ان مرحلة ما بعد الأزمة المالية تقتضي تضافر جهود ( )  
الفقهاء والاقتصاديين والمصرفيين والمحاسبين والمرافقيين  
الشروعين وغيرهم من ذوي الاختصاص ( من اجل تطوير  
العمل المصرفي الإسلامي والعمل على بناء نظام يستند في  
جوانبه ( المالية والاقتصادية والمصرافية والادارية ) الى  
ضوابط واحكام الشريعة الإسلامية .
- 3- ينبغي التأكيد على الغاء التعامل بالفائدة الربوية في مجالات  
التمويل والاستثمار لدى جميع المؤسسات المالية والمصرافية  
التجارية لاسيما وانها ( الفائدة الربوية ) كانت احد الاسباب  
الرئيسية وراء نتائج الأزمة المالية العالمية .
- 4- ضرورة تفعيل دور المصادر الإسلامية في مختلف  
المجالات ولاسيما (الاجتماعية) وذلك من خلال اهتمام هذه  
المصارف بتفعيل دور (القروض الحسنة والمجالات الاجتماعية  
الاخرى) وبما يعزز مكانة هذه المصادر في البيئة المصرفية  
العاملة فيها.
- 5- طالما ان من نتائج الأزمة المالية زيادة الاقبال على  
المصارف الإسلامية لذلك يتطلب الامر من القائمين على عمل  
هذه المصادر تشكيل هيئة من كبار المختصين في المجالات  
الشرعية من اجل توحيد الفتوى التي تستند اليه المصادر  
الإسلامية في مجال عملها وممارسة لها للرقابة الشرعية على  
عمل هذه المصادر.

#### المصادر والمراجع

#### أولاً: المصادر العربية.

- 1- القران الكريم
1. صوان ، محمود حسن (2001)"أساسيات العمل المصرفي  
الإسلامي" دار وائل للنشر والتوزيع عمان.

25. صالح، صالح وغربي، عبدالحليم، (2009)، كفاءة صيغ وسائل التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات الدورية، الملتقى (الأزمة المالية والاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة فرhat عباس - سطيف، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية).

26. عباد، جمعة محمود، (2009)، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وأثارها الحالية والمتواعدة على الجهاز المصرفي الاردني، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان.

**التقارير السنوية:**

- 1- التقرير السنوي الصادر عن البنك المركزي اليمني 2008
- 2- التقارير السنوية لبنك سبا الإسلامي من 2004-2008
- 3- التقارير السنوية لبنك التضامن الإسلامي الدولي 2008
- 4- منشور البنك المركزي اليمني رقم (6) لسنة 1997
- 5- التقارير السنوية للبنك الإسلامي اليمني من 2004-2008
- 6- التقارير السنوية لبنك اليمن البحرين الشامل من 2006-2008

الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، العراق.

20. بوجلال ، محمد ، (2009) ، مقاربة إسلامية للأزمة المالية الراهنة ، مجلة اقتصادات شمال افريقيا ، العدد السادس .

21. يوسف، نادين، (2009)، الغريب يبحث عن الاستقرار في البنوك الإسلامية جريدة العرب الأسبوعي، تاريخ 2009/2/21 .

22. قنطوجي ، سامر مظہر ، (2008) ، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية ، دار النهضة للطباعة الأولى ، سوريا .

23. الحنيطي، هناء وخصاونة، ملك، (2009)، دور الجهاز المصرفي الإسلامي في ظل الأزمة المالية، المؤتمر العلمي الدولي السابع (تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال / الفرص - التحديات – الآفاق) للفترة ( 5-3 / فبراير / 2009 ) جامعة الزرقاء الخاصة .

24. الشيخ الداوي، (2009)، الأزمة المالية (انعكاساتها وتطورها) بحث مقدم إلى مؤتمر (الأزمة المالية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، للفترة ( 13 – 14 ) .